بعدما ارتفع من 324.6 إلى 395.2 مليار جنيه

تقرير: الزيادة في النقد المصري المطبوع تشكل عنصراً سلبياً على معدلات التضخم

- «المركزي» يؤكد استمرار انخفاض معدل نمو الودائع بالعملة المحلية
- بعض المستثمرين تراجعوا عن فكرة التوسع في استثماراتهم في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة

البنك المركزي المصري

- استمرار ارتفاع معدل نمو القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية
- استثمارات البنوك في أذون الخزانة حتى نهاية سبتمبر الماضي بلغت 528.7 مليار جنيه

- توقعات بعزوف الشركات عن التقدم للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من البنوك
- صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية تتحول للسالب للمرة الأولى في التاريخ

رصدت دراسة مصرفية حديثة أخطر مؤشرات تسببت فيها سياسات البنك المركزي المصري والتي شملت 5 مؤشرات.

وجاء في الدراسة التي أعدها الخبير المصرفي، أحمد آدم، تحت عنوان «أهم المؤشرات في تقرير البنك المركزي المصري»، أن «المركزي المصري» أصدر نشرته الاقتصادية عن شهر نوفمبر الماضي والتي تشير الأرقام الواردة فيها إلى استمرار انخفاض معدل نمو الودائع بالعملة المحلية.

حيث استمر معدل نمو الودائع بالعملة المحلية في نهاية سبتمبر الماضي في الانخفاض، مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، إذ بلغ معدل النمو للودائع بالعملة المحلية 14.4% مقابل 19.9% خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبينت الدراسة أن هذا الانخفاض له تأثيرات سلبية كثيرة أهمها هبوط معدل نمو الأصول بالعملة المحلية، إذ أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الودائع ومعدل نمو إجمالي الأصول، وكذا إجمالي الاستثمارات، وبالتالي فإن تحقيق معدلات نمو متعاظمة للودائع تتيح للبنوك تحقيق معدلات نمو متعاظمة بإجمالي أصولها، وكذا استثماراتها، وهو ما يؤثر بالتبعية إيجاباً على صافي أرباحها والعكس صحيح.

نمو الودائع

أوضحت الدراسة أن انخفاض معدل نمو الودائع مع زيادة المصدر من أذون الخزانة، سيؤثر على السيولة المتاحة بالبنوك، وهو ما سيدفع البنك المركزي لزيادة النقد المصدر، وخلال أول 9 أشهر من العام الماضي، زاد النقد المصدر والمتداول بواقع 70.6 مليار جنيه، حيث زاد النقد المصدر من 324.6 مليار جنيه بنهاية العام 2015 لـ 395.2 مليار جنيه في نهاية سبتمبر الماضي.

وهذه الزيادة في النقد المطبوع حتى لو كانت في إطار قانون النقد، فإنها قد شكلت عنصرا في غاية السلبية على معدلات التضخم، وبالتبعية على القوة الشرائية للجنيه المصري. والواقع أن هناك أسباباً لانخفاض معدلات نمو الودائع عن الفترة المقابلة من العام الماضي، والتي تمثلت في ارتفاع أسعار الذهب بمتوسط 80% خلال فترة 9 أشهر فقط، وهو ما دفع بعض أصحاب الفوائض المالية للاستثمار في المعدن الأصفر.

السوق السوداء للدولار

ارتفاع أسعار الدولار بالسوق السوداء بنسبة 56% خلال 9 أشهر فقط، دفع بعض أصحاب الفوائض المالية للاتجاه إما للاستثمار بالدولار بيعاً وشراء بالسوق السوداء، وإما لاكتناز الدولار خارج نطاق الإيداع بالبنوك واستخدامه كمخزن للقيمة.

فيما تخلى بعض المستثمرين عن فكرة التوسع في استثماراتهم في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وانكمش البعض الآخر في حجم الأعمال القائمة.

أما المؤشر الثاني فتمثل في استمرار ارتفاع معدل نمو القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية، إلى نحو 24.6% مقابل 19.7% خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، إذ بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية في نهاية سبتمبر الماضي نحو 685.5 مليار جنيه، مقابل 550 مليار جنيه بنهاية العام 2015 بزيادة بلغت 135.5 مليار جنيه.

والواقع أن الزيادة الكبيرة بمعدل نمو القروض، جاءت نتيجة زيادة القروض الموجهة للقطاع الحكومي بالعملة المحلية، والتي بلغت نهاية سبتمبر الماضي 102.5 مليار جنيه مقابل 40.4 مليار جنيه فقط بنهاية العام 2015، بزيادة قدرها 62.1 مليار جنيه وبمعل نمو 153.7%. وهو عبء كبير لا يمكن أن تتحمله البنوك الحكومية في ظل الظروف الحالية.

قروض الأفراد

تطرق المؤشر الثالث إلى انخفاض معدل نمو القروض المقدمة للأفراد بالعملة المحلية، حيث بلغ معدل النمو بها نحو 198.1%، فيما بين نهاية العام المالي 2007/2008 وحتى نهاية العام المالي الماضي، والذي بلغ فيه إجمالي هذه القروض 200.6 مليار جنيه، محققة معدل نمو 16.1% عن العام السابق.

وقد بلغت القروض الممنوحة للأفراد بالعملة المحلية في 2016/9/30، نحو 205.8 مليار جنيه مقابل 188.1 مليار جنيه، بنهاية 2015، بمعدل نمو 9.4% مقابل معدل نمو محقق خلال الفترة المقابلة من العام السابق عند 14.9%.

أذون الخزانة

جاء في المؤشر الرابع استمرار اندفاع البنوك نحو الاستثمار في أذون الخزانة، حيث بلغ إجمالي الرصيد القائم لأذون الخزانة في 2016/9/30 نحو 687.1 مليار جنيه، مقابل 574.5 مليار جنيه بنهاية العام 2015، بزيادة قدرها 112.6 مليار جنيه بمعدل نمو 19.6%.

كما بلغت استثمارات البنوك في أذون الخزانة حتى نهاية سبتمبر الماضي نحو 528.7 مليار جنيه، مقابل 442.8 مليار جنيه في نهاية 2015، بزيادة قدرها 85.9 مليار جنيه بمعدل نمو 19.4%.

وفي ضوء ارتفاع أسعار الفائدة بداية من ديسمبر 2015 بقيمة 0.5%، تم بنسبة 1.5% و 1% وأخيراً بـ 3% في نوفمبر الماضي، فقد ارتفعت أسعار العائد على أدوات الدين وخاصة أذون الخزانة في المتوسط من 12.1% في فبراير الماضي إلى 18.6% حالياً، وهو ما سيزيد من عبء خدمة الدين والتي ترتفع من 2.3 تريليون جنيه نهاية العام 2015 لـ 2.6 تريليون جنيه نهاية يونيو الماضي، وبمعدل نمو نصف سنوي بلغ 10.6%.

عزوف الشركات

مع استمرار زيادة أسعار العائد فمن المتوقع عزوف الشركات عن التقدم للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من البنوك، وهذا الوضع سيدفع البنوك نحو المصارعة على الاستثمار في «أدوات الدين المحلي».

أما المؤشر الخامس فتمثل في توسع البنك المركزي المصري في إصدار أذون خزانة مقومة بالدولار، فعندما أشار معهد التمويل الدولي إلى تحول صافي الأصول الأجنبية للبنوك إلى سالب لأول مرة على الإطلاق، كانت هذه إشارة تحمل دلالات في غاية الخطورة، أهمها ما يتعلق بأوضاع الودائع بالعملة الأجنبية في البنوك المصرية.

وخلال نشرته الأخيرة أوضح «المركزي المصري»، أنه قام بدعم الاحتياطيات الرسمية لمصر من العملات الأجنبية، من خلال طرح أذون خزانة دولارية وباليورو خلال العام 2012 ورغم ما ينطوي عليه الأمر من خطورة على ودائع العملاء بالعملة الأجنبية في ظل الظروف التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، إلا أن الأمر توقف نسبياً بعد العام 2013.

دعم الاحتياطي

لفتت الدراسة إلى أنه ومع بداية العام الحالي توسع البنك المركزي المصري وبشكل كبير في دعم الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الأجنبية، من خلال الاقتراض من البنوك عبر أذون الخزانة الدولارية.

وقامت البنوك بفتح اعتمادات مستندية للعملاء من مواردها على ذمة تغطيتها من البنك المركزي فيما بعد، وهو ما كشف من مراكزها المالية بالعملة الأجنبية وخصوصاً بنوك القطاع العام، الأمر الذي تسبب في رفع نسبة المخاطر على الودائع بالعملة الأجنبية، كما أنها كانت سبباً رئيسياً في تحول صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية للسالب لأول مرة في التاريخ.

وبينت الدراسة أنه في نهاية يونيو بلغت الأذون المصدرة باليورو والدولار ما قيمته 159.3 مليار جنيه، وهي توازي نحو 18 مليار دولار، بينما بلغت الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الأجنبية في ذات التاريخ 16 مليار دولار، وبلغت ودائع العملاء بالعملة الأجنبية ما قيمته 424.8 مليار جنيه توازي 47.9 مليار دولار.

المستخدم من الودائع

أما المستخدم من هذه الودائع فيتمثل في قروض بالعملة الأجنبية بلغت في 2016/6/30 نحو 270.1 مليار جنيه، توازي 30.5 مليار دولار، وأذون الخزانة باليورو والدولار بلغت ما قيمته 159.3 مليار جنيه توازي 18 مليار دولار، إضافة إلى ودائع البنوك بالخارج لدى المراسلين والتي بلغت ما قيمته 51.1 مليار جنيه توازي 5.8 مليار دولار، ليصبح المتبقي من ودائع العملاء بالعملة الأجنبية بعد خصم ما تم استخدامه منها 55.7 مليار جنيه بالسالب، توازي 6.3 مليار دولار، أي أن ودائع العملاء بالعملة الأجنبية بالبنوك قد تم استثمارها بالكامل وبالزيادة عنها 6.3 مليار دولار.

أرباح «العربي الوطني» الفصلية تتراجع إلى 565 مليون ريال

البنك العربي الوطني

تراجعت أرباح «البنك العربي الوطني» بـ5% في الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة بالربع المماثل من عام 2015، لتسجل 565 مليون ريال.

وجاءت الأرباح دون مستوى التوقعات البالغة 720 مليون ريال. وعلى مدار العام، بلغت أرباح «العربي الوطني» 2.85 مليار ريال خلال العام الماضي مقارنة بعام 2015، بتراجع نسبته 3.7%.

وعزى البنك تراجع الأرباح إلى ارتفاع مصاريف العمليات بسبب ارتفاع مخصصات انخفاض الائتمان، بالإضافة إلى انخفاض الدخل من الاستثمارات.

اليابان تمدد اتفاق تخزين الخام الإماراتي إلى نهاية 2019

قالت وزارة التجارة اليابانية، إن اليابان اتفقت على السماح لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بتخزين النفط الخام في البلاد لعامين إضافيين، لتواصل بذلك الإمارات، ثاني أكبر مورد للخام إلى اليابان، استخدام مرافق التخزين اليابانية حتى نهاية 2019.

وقالت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في بيان، إن الاتفاق جاء خلال اجتماع عقد الأسبوع الماضي بين وزير التجارة الياباني هيروشيجي سيكو والرئيس التنفيذي لشركة أدنوك سلطان الجابر في الإمارات العربية المتحدة.

وتسمح طوكيو للإمارات بتخزين الخام مجانا منذ 2009. وقال مسؤول بوزارة التجارة، إن ذلك الترتيب كان سينتهي في نهاية العام الحالي، لكن تقرر تمديده لنهاية 2019.

وبموجب الاتفاق تستطيع أدنوك تخزين ما يصل إلى 6.29 مليون برميل بمرفأ كيري النفطي في كاجوشيما بجنوب اليابان دون مقابل.

ولليابان ترتيب مماثل مع السعودية، تتيح هذه الاتفاقات لأكبر موردين للنفط إلى اليابان سهول الوصول إلى الأسواق الآسيوية، وتمنح طوكيو الأولوية في السحب من الاحتياطيات إذا واجهت نقصا في المعروض.

وتحسب الحكومة اليابانية نصف الكميات المخزونة من الإمارات والسعودية كجزء من احتياطيات الخام الوطنية الاستراتيجية.

تقرير: التقلبات ترتفع قبل خطاب تيريزا ماي والباوند يتعافى

حسين السيد

أكد حسين السيد، كبير استراتيجي الأسواق في FXTM في تقريره الإقتصادي، أن الأسواق تنتظر بفارغ الصبر خطاب رئيسة وزراء المملكة المتحدة تيريزا ماي في وقت لاحق من اليوم حيث ستكشف عن بعض التفاصيل المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. عدة تقارير سربت منذ يوم الاحد ترسم معالم هذا الخطاب، والجزء الأكثر إثارة للاهتمام هو أن ليس لديها نية في خروج جزئي من الاتحاد الأوروبي، مما يوحي باننا نتجه نحو ما يسمى «بالبركزيت الصعب». ردة فعل المتداولين كانت سريعة جدا وشهدنا الإسترليني يهبط بنسبة 1.6% يوم الاثنين ليتداول دون مستويات 1.20 مقابل الدولار. لكن شهد الإسترليني انتعاشا واضحا في التداولات المبكرة من الجلسة الآسيوية مما يشير الى ان معظم الانباء السلبية سعرت في العملة وتحتاج الى دافع جديد ليضغط مجددا على سعر الصرف.

عامل آخر تنتظره الأسواق وهو قرار المحكمة العليا. إذا قررت المحكمة أن ماي تحتاج لتأمين موافقة البرلمان قبل تفعيل المادة 50، والذي من المحتمل أن يؤجل بدء الخروج من الاتحاد الأوروبي لبضعة شهور، هذا من المرجح أن يعطي الاسترليني دفعة إضافية مع اغلاق المتعاملين عمليات البيع على المكشوف. اصبح من الواضح بأن التداول على الإسترليني لن يكون في اتجاه واحد، انما التقلبات قد ترتفع الى مستويات عالية.

على صعيد البيانات الاقتصادية، من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين 1.4% في ديسمبر، بزيادة 0.2% عن نوفمبر و0.5% من قراءة أكتوبر. هذه القراءة لن تكن الأعلى منذ منتصف عام 2014 فحسب، انما التسارع في مستويات التضخم يستمر في الضغط على مستويات الفائدة الحقيقية وهذا تحد كبير يواجه البنك المركزي الإنكليزي، أصبح يمكننا القول بأن مسار معدل الفائدة الاساسي للفترة القادمة سيكون فقط للأعلى، مما يترك السياسة النقدية مع خيارات قليلة لدعم الاقتصاد الملكي.

الملاذ الامن الين، فهو كان المستفيد الأكبر من حالة عدم اليقين المتعلقة بالبركزيت وسياسات ترامب. فان الين ارتفع لليوم السابع على التوالي مقابل الدولار الأمريكي لتصبح محصلة الارتفاع 4.3% من أدنى مستوى سجله في 3 يناير. تراجع عوائد السندات العالمية لعبت كذلك دورا كبير في قوة الين، ولكن ما ان نشهد عودة ارتفاع العوائد لا سيما الامريكية منها، هذا قد يضعف العملة اليابانية من جديد.

أما الدولار الأمريكي فهو الخاسر الأكبر اليوم حيث انخفض مؤشر الدولار الى دون مستويات 101. ليس هنالك سبب أساسي يدعم التراجع اليوم ولا أعتقد بانه سيستمر لفترة طويلة، لكن من الواضح بان الأسواق بدأت تتخلى عن بعض المراكز التي بنيت على أساس فوز ترامب، وذلك بسبب عدم الوضوح في السياسة المالية المتوقعة من الإدارة الجديدة، نأمل ان تتضح هذه الرؤية في حفل تنصيب ترامب يوم الجمعة المقبل.

«كريدي سويس» يتفق مع أمريكا على تسوية بـ5.3 مليارات دولار

اتفق بنك كريدي سويس رسميا على دفع 5.3 مليار دولار في إطار تسوية مع السلطات الأميركية تتعلق بمزاعم بتضليله للمستثمرين في أوراق مالية مدعومة برهون عقارية سكنية باعها قبل الأزمة المالية في 2008.

وفي إطار التسوية التي أعلنتها وزارة العدل الأميركية، قالت الوزارة في بيان، إن البنك سيدفع 2.48 مليار دولار غرامة نقدية، بينما سيدفع 2.8 مليار دولار في صورة دعم للمستهلكين، بما في ذلك إعفاءات من سداد قروض.

وكان البنك الذي يتخذ من زوريخ مقرا له، أعلن توصله لاتفاق مبدئي بخصوص التسوية يوم 23 ديسمبر.

وجاء الاتفاق النهائي بعد يوم من اتفاق دويتشه بنك رسميا على تسوية بقيمة 7.2 مليار دولار تتعلق ببيعه أوراقا مالية مدعومة برهون عقارية، ويشمل مبلغ التسوية أيضا مدفوعات نقدية وأخرى في صورة دعم للمستهلكين.